روبالي شيندي تمكنت من التوسع في مشروع أسرتها التجاري بفضل قرض حصلت عليه من مؤسسة مان ديشي

تجاوز الصعاب في الهند

كفاح المرأة لكسر الحواجز أمام بدء المشروعات الجديدة

آشلين ماثيو

الصورة: MANN DESHI FOUNDATION

لم تكن راديكا بابوراو شيندای قد تجاوزت عامها الثاني عشر عندما تم تزويجها من رجل يكبرها بعشر سنوات. وقد تم إرسالها للعيش بعيدا مع زوجها الجديد، الذي يعمل سائق شاحنة، وعائلته في مقاطعة ساتارا النائية، وهي إحدى المقاطعات المعرضة للجفاف والتي تقع على مسافة ٣٣٠ كيلو مترا جنوب شرق مومباي. وتخلت عن دراستها للعمل في المزرعة التي تمتلكها عائلة زوجها.

وعندما أنجبت شيندای أطفالها — بنت وولدان — أرادت لهم حياة أفضل. وفي مختلف قرى الهند التي يعيش فيها حوالي ٨٣٣ مليون شخص على أقل من ٣,٢٠ دولار يوميا، عادة ما يقع على عاتق النساء مثل شيندای عبء رعاية الأطفال وضمان توفير ما يكفيهم من الغذاء.

وفي عام ٢٠١٤، لاحت أمام شيندای فرصة ساعدتها في كسر دائرة الفقر. فقد جاء إلى قريتها موظفو مؤسسة مان ديشي التي تعمل في مجال تعليم النساء الريفيات مهارات التجارة وإقراضهن الأموال، وقدموا برامج للتدريب على مهن مختلفة مقابل رسوم رمزية. واجتازت شيندای دورة تدريبية مدتها ١٢٠ ساعة في التفصيل واكتسبت المهارات اللازمة لبدء مشروع صغير لتقديم خدمات التفصيل لجيرانها إلى جانب عملها في المزرعة. وساعدها ذلك على كسب ما يعادل خمسة دولارات شهريا لإنفاقها على أطفالها — وهو مبلغ كبير بالنسبة لمنطقة يقل فيها وسيط دخل الأسرة عن ٧٠ دولارا أمريكيا.

ولكن عائلة زوجها لم تكن سعيدة بذلك، حيث أرادت ألا يشغلها مشروعها الجديد عن عملها في المزرعة.

وتتذكر شيندای قائلة «كانت هناك شجارات كثيرة، ولكنهم وافقوا في نهاية الأمر».

المشاركة في القوى العاملة

تعد مؤسسة مان ديشي التي تديرها مجموعة من النساء وتأسست في تسعينات القرن الماضي واحدة من عدة منظمات تسعى إلى كسر الحواجز الاجتماعية والقانونية والاقتصادية التي تواجه أصحاب المشروعات من النساء في الهند. وبالرغم من النمو السريع المحقق، لا تزال الفروق الكبيرة بين الجنسين في مجال الأنشطة الاقتصادية مستمرة وراسخة. ونتجت عن ذلك خسائر فادحة في الإمكانات البشرية أدت إلى إعاقة الجهود الهادفة إلى الحد من الفقر في ثاني أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان.

وربما من أوضح علامات الأوضاع المزرية التي تعيشها المرأة الهندية نسبة مشاركتها في القوة العاملة، حيث بلغت ٢٧٪ فقط في عام ٢٠١٧، أي حوالي ثلث نسبة مشاركة الرجال. وتأتي الهند في المرتبة رقم ١٢٠ من بين ١٣١ بلدا وفقا لهذا المؤشر، وذلك حسب بيانات البنك الدولي. وحال أصحاب المشروعات من النساء ليست أفضل كثيرا. فحوالي ١٤٪ فقط من النساء في الهند يمتلكن أو يدرن مشروعات، وذلك حسب التعداد الاقتصادي السادس الصادر في عام ٢٠١٤. كذلك فإن أكثر من ٩٠٪ من الشركات التي تديرها النساء عبارة عن مشروعات متناهية الصغر، كما أن حوالي ٧٩٪ منها تعتمد على التمويل الذاتي.

وتبلغ مساهمة النساء في إجمالي الناتج المحلي بالهند ١٧٪ فقط، أي أقل من نصف المتوسط العالمي، وذلك حسبما ذكرته أنيت ديكسون، نائب رئيس البنك الدولي لجنوب آسيا في كلمة لها في شهر مارس من العام الماضي. وأضافت أنه حسب التقديرات، فإن مشاركة نصف النساء الهنديات في القوة العاملة ستؤدي إلى ارتفاع المعدل السنوي للنمو الاقتصادي بمقدار ١,٥ نقطة مئوية فقط ليصل إلى حوالي ٩٪.

ويرتب التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٨ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ١٤٩ بلدا حسب أربعة مقاييس: المشاركة والفرص في المجال الاقتصادي، ومستوى التحصيل الدراسي، والصحة والبقاء، والتمكين السياسي (راجع باب «تأمل معي»، في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وتأتي الهند في المرتبة رقم ١٠٨ حسب جميع هذه المقاييس، مع تراجع ترتيبها للغاية حسب مقياسين، هما الصحة والبقاء، والمشاركة الاقتصادية.

لذلك من غير المستغرب أن تأتي الهند في مرتبة متأخرة كذلك حسب مؤشرات ريادة الأعمال، حيث بلغ ترتيبها ٥٢ من بين ٥٧ بلدا حسب مؤشر ماستركارد لأصحاب المشروعات من النساء لعام ٢٠١٨، لتأتي بذلك قبل إيران وبعد تونس. ويقيس هذا المؤشر توافر الخدمات المالية، ونتائج النهوض بالأوضاع، وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وغير ذلك.

وتقول أبارنا ساروغي، المؤسس المشارك لمؤسسة ريادة الأعمال النسائية وتمكين المرأة (Women Entrepreneurship and Empowerment)، «غالبا ما توجد ضغوط ومعارضة من داخل الأسرة بسبب القوالب المجتمعية التي تجبر النساء على رعاية المنزل بوصفها مسؤوليتها الأساسية. كذلك لا توجد نظم كافية لدعم خدمات رعاية الأطفال، مما يمنع المرأة من تحقيق أهدافها».

غياب الضمانات

وتوجد معوقات أخرى. فالمرأة في الهند نادرا ما تكون لديها أي ممتلكات يمكن استخدامها كضمان للحصول على قروض لبدء المشروعات، كما أن مستوى تحصيلها الدراسي أقل من الرجال في المتوسط، وتحصل في حالة عملها على أجور أقل من أقرانها من الرجال، وتتركز عادة في الوظائف منخفضة المهارات في قطاعي الزراعة والخدمات، وغالبا ما تكون في القطاع غير الرسمي.

ويعد عدم تكافؤ الفرص في الحصول على التمويل من المعوقات الرئيسية التي تواجه رواد الأعمال الطموحين الذين يحتاجون إلى رأس المال لبدء المشروعات، حتى الصغيرة منها. ومن شأن تكافؤ الفرص في الحصول على التمويل وتشجيع ريادة الأعمال النسائية زيادة إجمالي الناتج المحلي والحد من البطالة، وذلك حسب دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٨ بعنوان "Closing Gender Gaps in India: Does Increasing Women's Access to Finance Help?". ووفقا للدراسة، فإن المنافع الممكنة تبلغ أقصى مبلغ لها — زيادة بنسبة ٦,٨٪ في إجمالي الناتج المحلي — إذا ما قامت الهند أيضا بتبسيط القواعد المعقدة للغاية التي تنظم سوق العمل وتحسين مهارات المرأة.

وتقول سيري شاهال، مؤسسة منظمة SHEROES، وهي عبارة عن منتدى مجتمعي يتيح للنساء التواصل مع مرشدين من خلال الهاتف أو عبر تطبيق إلكتروني، «في حالة نمو الاقتصاد بنسبة ٩٪ إلى ١٠٪ باستمرار خلال العقود الثلاثة التالية، سيتعين علينا إنشاء نظم اقتصادية صالحة لدعم ريادة الأعمال النسائية بجميع أنواعها».

وقد ساعدت المنظمة ضحايا العنف الأسري، مثل ساثيا سونداري التي تعيش في ولاية تاميل نادو الجنوبية. فعندما خرجت من علاقة مسيئة، وجدت نفسها بدون أي وسائل دعم. ولجأت إلى المنظمة التي ساعدتها في بدء مشروع صالون تجميل للسيدات.

وتتذكر سونداري قائلة «لم تكن لدي المعرفة اللازمة لإدارة أي مشروع. وقد بعثت المنظمة بمدربين لتزويدي بالتدريب ومجموعة من الإرشادات، كما أطلقت حملة تمويل جماعي لمساعدتي في بدء المشروع الخاص بي». وتمكنت الحملة من جمع المبلغ المطلوب في ستة أيام فقط في عام ٢٠١٧. ويدر عليها صالون التجميل في الوقت الحالي حوالي ٨٠٠٠ روبية (١١٣ دولارا أمريكيا) شهريا، ويزداد هذا المبلغ إلى ١٥ ألف روبية خلال موسم حفلات الزفاف في الفترة ما بين ديسمبر ومارس. ويتجاوز هذا الدخل وسيط الدخل الشهري للأسرة الذي يبلغ ٧٢٦٩ روبية في المناطق الريفية بمقاطعة تاميل نادو.

ويعد عدم المساواة في الحصول على التعليم من المعوقات الأساسية الأخرى. إذ يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء في الهند ٦٤٪ مقابل ٨٢٪ بين الرجال. وليس من قبيل الصدفة أن الولايات التي يزداد فيها معدل الإلمام بالقراءة والكتابة يزداد فيها أيضا عدد أصحاب المشروعات من النساء. فحسب التعداد الاقتصادي السادس، يقع ما يزيد على نصف جميع الوحدات الصناعية الصغيرة التي تديرها النساء بالهند في المنطقة التي تضم الولايات الهندية الأربع في أقصى الجنوب بالإضافة إلى ولاية ماهاراشترا حيث يتجاوز معدل الإلمام بالقراءة والكتابة المتوسط الوطني.

ولكن أصحاب المشروعات من النساء في المناطق الحضرية بالهند حيث تعيش النخبة المتعلمة يواجهن التمييز هن أيضا. وميغنا ساروغي التي تعيش في نيودلهي إحدى هؤلاء. فهي تدير تطبيق StyleDotMe، وهو أحد تطبيقات الموضة الذي يستخدم في تحميل صور المستخدمين وهم يرتدون ملابس مختلفة لمعرفة آراء المستخدمين الآخرين في هذه الملابس على نحو فوري. وتتذكر تجربتها عندما كانت تحاول الحصول على رأسمال لبدء مشروعها في عالم التكنولوجيا الذي يسيطر عليه الذكور.

وتقول «لقد سئلت مرات عديدة عن مصير المشروع عندما أتزوج وأرزق بطفل. وهناك آخرون لم يكونوا على يقين بأن مشروعا ترأسه امرأة سيتمكن من جذب أي مستثمرين على الإطلاق».

وفي نهاية المطاف، حصلت على تمويل لمرتين متتاليتين بقيمة إجمالية بلغت ٣٢٢ ألف دولار أمريكي في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ من خلال شبكة Indian Angel Network. وأطلق تطبيق StyleDotMe العام الماضي منصة واقعية تفاعلية لعرض المجوهرات باسم mirrAr.

وينبغي أن تكون قصة نجاح ميغنا ساروغي هي القاعدة، ولكن الأمر ليس كذلك. فوفقا لبادماجا روباريل، المؤسس المشارك لشبكة Indian Angel Network ورئيستها، لا تدير النساء إلا حوالي ربع محفظة الصندوق التي تضم ما يزيد على ١٣٠ مشروعا جديدا. وتقول روباريل إنه من بين ١٠ آلاف صفقة تعرض على الشبكة سنويا، تسهم النساء فيها بأقل من الثلث.

وتقول ديبجاني غوش، رئيس الجمعية الوطنية لشركات البرامج والخدمات، «لا تسعى المرأة إلى تعديل السياسات أو القواعد التنظيمية، بل إلى التواجد بصورة أكبر وتغيير الفكر السائد. ويجب على الهند أن تنضج وأن تدرك أنه لا داعي للخوف من تقاسم الفرص بالتساوي مع النساء».

ولكن توجد أيضا بعض بوادر التقدم في المجال التكنولوجي. فقد شهدت شبكة Indian Angel Net-work على سبيل المثال زيادة في عدد طلبات التمويل المقدمة من النساء من ١٠٪ منذ أربع سنوات إلى ٣٠٪ في الوقت الحالي. وتقول غوش «بدأ المستثمرون يدركون شيئا فشيئا أنه يتعين النظر إلى مزايا الأفكار المطروحة وليس إلى نوع جنس صاحب الفكرة».

وقد يفسر تدني نسبة مشاركة الإناث في الحياة العامة استمرار الحواجز الرسمية وغير الرسمية. إذ تمثل النساء ١٩٪ فقط من المناصب الوزارية في الهند و١٢٪ من عدد أعضاء البرلمان في يناير ٢٠١٧، مما يضع الهند في المرتبة رقم ١٤٨ من بين ١٩٣ بلدا حسب الترتيب الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي.

وتقول أبارنا ساروغي من مؤسسة ريادة الأعمال النسائية وتمكين المرأة «يتعين وجود آلية لوضع هيكل قانوني فعال يدعم تمكين المرأة. وينبغي أن يعالج هذا الهيكل بفعالية الفجوات بين أحكام القانون والواقع».

وتقول شتنا سينها، مؤسس مؤسسة مان ديشي، إن النساء غالبا ما يفتقرن إلى المعرفة والمهارات اللازمة لاستغلال الفرص. وللمساعدة في سد هذه الفجوة، تقدم المؤسسة الدعم لأصحاب المشروعات من النساء وتنظم برامج إرشادية، كما تقدم أيضا خدمة المدارس دولارا شهريا — وهو مبلغ كاف لتسجيل ابنتها في دورة تدريبية في مجال الهندسة.

وتقول أبارنا ساروغي إن مؤسسة ريادة الأعمال النسائية وتمكين المرأة تقدم دورة إرشادية في مجال ريادة الأعمال مدتها ستة أشهر للشركات المبتدئة العاملة في مجال التكنولوجيا وغيره بدون رسوم وتستقبل الطلبات من جميع أنحاء الهند، وهو برنامج ممول من دائرة العلوم والتكنولوجيا الهندية.

وتضيف قائلة «قدمنا التدريب والإرشاد إلى ما يزيد على ٥٠٠ شركة مبتدئة تديرها النساء منذ عام ٢٠١٦، إلى جانب تزويد ما يزيد على ٥٠٠٠ امرأة بالمهارات اللازمة لضمان قدرتهن على العمل وكسب العيش».

ولا تزال بعض برامج التدريب المهني في الهند تعطي الأولوية للرجال. فبرنامج Skill India على سبيل المثال، وهو برنامج ترعاه الحكومة، يعلم الشباب مهنا مثل السباكة والبناء واللحام، بينما تركز الدورات التدريبية المقدمة للنساء على التجميل والصحة والطهي، ولا يهدف أي منها إلى تطوير قدرات ريادة الأعمال.

ولم تكن راديكا بابوراو شينداي وغيرها يتوقعن النجاح الذي حققنه في حياتهن العملية. فبمساعدة مؤسسة مان ديشي، استطاعت راديكا التوسع في مشروع التفصيل الصغير الخاص بها وإنشاء محل ملابس، كما التحقت بدورة تدريبية مجانية لمدة ستة أيام في تربية الحيوانات بمعهد محلي للبحوث

ولكن أصحاب المشروعات من النساء في المناطق الحضرية بالهند حيث تعيش النخبة المتعلمة يواجهن التمييز هن أيضا.

التجارية المتنقلة وتدير بنكا للنساء ومحطة راديو محلية.

وتضيف سينها «يؤكد برنامجنا على أهمية الحصول على الموارد المالية وإدارتها، ويحدد احتياجات النساء ويقدم لهن التدريب المناسب على هذا الأساس».

وروبالي شينداي هي إحدى المتدربات في المؤسسة. وعندما كانت في الرابعة عشرة من عمرها، تزوجت في أسرة تمتلك مشروعا صغيرا للمصنوعات الجلدية كان يدر عليهم دخلا شهريا بقيمة ٥٦ دولارا أمريكيا، وكان هذا المبلغ يكفي بالكاد لإرسال طفليهما إلى المدرسة. وسعت روبالي إلى توسيع نطاق المشروع، وحصلت على قرض بقيمة ١٤٠٥ دولارات أمريكية من بنك مان ديشي، ولكن لم تكن لديها المعرفة الكافية لإنجاح المشروع. وشجعها المرشدون بالبنك على دراسة دورة تدريبية في العمل التجاري لمدة عام.

وتقول روبالي «أصبحت لدي معرفة مالية ورقمية، وساعدوني بحلول عملية للغاية». وتعمل لديها خمس سيدات في الوقت الحالي، وارتفع دخل أسرتها إلى ٢٨١ الزراعية بعدما أخبرها المرشدون في مؤسسة مان ديشي بأن ذلك سيساعدها على تحسين دخلها.

وتقول راديكا «بمجرد انتهائي من الدورة التدريبية، بدأت في زيارة المنازل القريبة لفحص أغنامهم وتحدثت معهم عن التلقيح الصناعي والفحص بالسونوجرام. وقمت بتلقيح ١٠٠ عنزة مجانا، وعندما أنجبت العنزات صغارا أصحاء، بدأت أكتسب ثقة الناس وأتلقى مكالمات من القرى القريبة أيضا». ويصل دخلها الشهري حاليا إلى ٨٠٠٠ روبية تقريبا — وتأمل في ادخار مبلغ كاف لإلحاق ابنتها ذات الستة عشر عاما بالجامعة.

ورائدات الأعمال مثل شينداي ينرن الطريق أمام الأجيال القادمة من النساء. فدورهن لا يقتصر على ضمان حصول بناتهن على التعليم اللازم لبدء المشروعات الخاصة بهن فحسب، بل ينظر إليهن المجتمع الأوسع نطاقا باعتبارهن نموذجا يحتذى، كما يزرعن الأمل في مستقبل أكثر إشراقا للنساء الهنديات. FD

أشلين ماثيو كاتبة صحفية في صحيفة ناشيونال هيرالد في نيودلهي.